اسم المصدر : المدينة

التاريخ: 21-03-2011 رقم العدد: 17498 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 90 رقم القصاصة: 1

المملكة خامس أكثر الدول تطوراً في التنمية الاقتصادية

الجاسر: اختلالات النظام العالمي ليست السبب في الأزمة الاقتصادية

عثمان الشيخي - جدة

أكد محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور محمد الجاسر أن حزمة القرارات التاريخية التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) مؤخراً ستغيّر مجرى التنمية الشاملة في المملكة خلال السنوات القليلة المقبلة، فيما أكد كيتو دي بوير المدير المسؤول بشركة مكنزي، أن المملكة استطاعت ان تصبح البلد الخامس الأكثر تطورا فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية.

جاء ذلك خلال الجلسة الأولى لمنتدى جدة الاقتصادي أمس الأحد التي تحدثت عن (تأثير القوى العالمية) وأدارها كيتو دي بوير، المدير المسؤول بشركة مكنزي، وشارك فيها كوكبة من خبراء الاقتصاديين في العالم، وأكد الجاسر أن مجموعة العشرين التي تضم في عضويتها السعودية وتركيا ستكون ذات تأثير قوي في المستقبل خصوصاً أنها تمثل ثلث سكان العالم ولا تخضع في نفوذها إلى دولة بعينها، وتملك إرادة جماعية وتؤثر بشكل كبير في القرارات الدولية العالمية التي ستقود إلى إصلاح متوقع للوضع الاقتصادي العالمي وتنهي على آثار الأزمة المالية التي حدثت في السنوات الماضية.

وأضاف الجاسر: لابد من التفريق بين الحكومة والتنظيم الحكومي، مشيراً أن الأخيرة تعني الجهات التي يجري دعمها من الحكومة ولكنها لا تأخذ الصفة الرسمية، وأشار إلى أن التأثير الأحادي أو الثنائي قبل (٣٠) سنة كان له تأثير سلبي على القوى الاقتصادية العالمية.

واسترجع الجاسر النمو الاقتصادي الذي حدث في العالم، فقال: في عام ١٩٠٠ كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر اقتصاد عالمي وكانت هناك مؤسسات عالمية اقتصادية أنشئت في هذا العهد للتعامل مع القضايا الاقتصادية، وكانت أنظمة العالم الثالث مغلقة ولاتسمح بالتحرر الاقتصادي، وكان هناك منجز أساسي يتمثل في دفع أجندة التجارة التي أدت إلى ظهور اختلال كبير، حيث ظهرت قفاعات شركات الانترنت، وبات من الممكن أن نفكر في أسباب كثيرة للاخلال الذي حدث في مجموعة السبع، التي كان ينظر لها على أنها نادي الأغنياء.

وهذه المجموعة صارت فيما بعد تسمى مجموعة الثلاث عشرة بعد أن أنضمت إليها مجموعة من الدول، ثم مجموعة العشرين ولم يكن أمامها تحد كبير حتى حدثت الأزمة المالية العالمية، التي أدخلت العالم في أسوأ مرحلة كساد في تاريخه، وفي خريف ٢٠٠٨م اجتمعت مجموعة العشرين وبحثت عن حزمة من الحول للأزمة المالية، وطالبت بإصلاحات النظام المالي العالمي.

وأضاف: لا أعتقد أن الاختلالات الموجودة في النظام العالمي هي السبب الرئيسي في الأزمة الاقتصادية العالمية، لكن ينبغي أن يكون هناك نظام متعدد الاتجاهات يضم الدولار واليورو والعملة الصينية التي تؤثر بشكل كبير في الاقتصاد العالمي، وعلينا أن ندرك أن العولمة تجلب فوائد لكنها تجلب ايضا تحديات.

وشدد على أن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ليست لديها السلطة للضغط على القوى الاقتصادية، مجموعة العشرين حققت مصداقية وأمل أنها ستزدهر لأنها تطورت بصورة كبيرة، وهي تمثل في تعقيدات العالم، وأتصور أنها أكبر تجسيد للرغبة العالمية لجعل الفائدة العامة قبل المصالح الذاتية للدول، وقد حققت العديد من الانجازات، وهناك الكثير ممن يعتقدون أن العملات هي أساس المشكلة، ويجب أن نكون حذرين خاصة في المملكة العربية السعودية.

وأشار أن السعودية تستخدم فوائض الميزانية لتحقيق التنمية الاقتصادية وعندما تتوفر الموارد المالية فإنها تعطيك الفرصة لجعل اقتصاد أقوى وأكثر متانة، وهو ما سعينا إليه في المملكة.

محمد الجاسر أثناء القاء كلمته

أحمد الوتان ابراهيم العرنوس ابراهيم السبيعي
أحمد محيي أحمد علوان أحمد بدر
اديب ادريس أحمد الحارثي النور سعد
البخان جامس بوهانيس
بدوس حسن بلخي حسن الطوري
حاتم الصبان د. فيصل العقيل خالد باشليني
خالد المردوف سعيد الأسمري سعود السليمان

ياسر تميرك وليد باحمدان ياسر الشطلاوي
هيثم غندورة هيثم فاروق ياسر السباعي
هاشم النابلسي مهند العتيبي هيكل غندورة
مشيب القحطاني مروان جمجوم هاني سمير
محمد الناغي محمد صويلح ممدوح الرخيمي
محمد خضر محمد بارزم محمد تركستاني
محمد أمين محمد السقاف لؤي جهاد

فريق العمل

عثمان الشيخي- يوسف الصاعدي -ابتهاج المنياوي-ريهام المستادي- روبا عبدالعال -فاطمة مشهور- جدة / تصوير محمد باعجاجة - عبدالله ال محسن - اسماعيل البكماني- رانية الحربي

اسم المصدر : المدينة

التاريخ: 21-03-2011 رقم العدد: 17498 رقم الصفحة: 20 مسلسل: 90 رقم القصاصة: 2

٦٠٪ من الإنتاجية اليابانية تدعم الاقتصاد والتطور التكنولوجي طبيعيا

استعرض كيتو دي بوير المدير المسؤول بشركة مكنزي ما سيتم سيتناوله خلال الأيام الثلاثة المقبلة في جلسات المنتدى، متطرقا للقوة العالمية وإعادة الموازنة الدولية بين الغرب والشرق في البلدان المتقدمة والنامية إلى جانب الإنتاجية وزيادتها باستخدام وسائل ومنصرفات أقل، وتطرق لما يعرف بالشبكة العالمية، وهو وصف العالم الذي يعتمد على بعضه بعضاً، والمترابط مع بعضه البعض، وكذلك دور وازدهار التقنية في العالم، ومنتجات الغذاء والأسعار وزيادة الاختلافات الموجودة داخل البلد والمستقبل وضغوطه بين الذين يملكون ولا يملكون في البلد الواحد. وتطرق لليابان كثالث أكبر اقتصاد في العالم.

وقال: إن ٦٠٪ من الإنتاجية لدعم الاقتصاد وليس هناك مفاجأة في التطور التكنولوجي الكبير لليابان، مشيراً إلى أن الاقتصاديات تتغيّر لكن الإنتاجية هي الشيء الوحيد الذي سيحسن الاقتصاد، وانتقل دي بوير إلى العالم الثالث، وقال: إن أنماط التجارة والحركة التجارية تطورت كثيراً ونمت بصورة كبيرة مقارنة بالاقتصاديات الكبرى، وكذلك في مجال براءات الاختراع والتكنولوجيا، لافتاً إلى أن أكبر شركة تسجل براءات اختراع كانت في الصين، وتناول الاتجاه الرابع العالمي المتعلق بوضع الأسعار وكيفية إدارة العرض والطلب، واضاف: إن ما بين هذه السنة وعام ٢٠٣٠ سيزيد الطلب بصورة كبيرة على الغذاء تصل إلى ٤٨٪، متناولاً الفروقات بين الأغنياء والفقراء وبين الذين يمتلكون والذين لا يمتلكون.

وقال: سيكون هناك اختلالات، متحدثاً عن نمو المدن، وقال إن في عام ٢٠٠٩ كان هناك تحول كبير والاتجاه الحاصل أن ١,٥ مليون ينتقلون إلى المدن كل أسبوع، وهذا شيء كبير بالنسبة للإنتاجية والمساواة لأن المدن بها مساواة أقل من الريف، وإذا نظرنا إلى المجتمعات الزراعية فإن الفرق بين الأغنياء والفقراء يمثل ٣ أضعاف، فمن الصعب أن تكون مزارعاً غنياً، فهنالك فرق كبير بين الأغنياء والفقراء.

ولفت كيتو إلى أن ما قامت به المملكة خلال ٤٠ سنة الماضية التي أصبحت البلد الخامس الأكثر تطوراً فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، وقد جاءت بعدها عمان وإندونيسيا ونيبال، وقال إنه يتعيّن خلق ١٠٠ مليون وظيفة خلال السنوات المقبلة، لاسيما أن دول الخليج العربي تعتبر من الاقتصاديات الديناميكية، والتحدي يكمن في القدرة على إحداث وظائف، وإذا نظرنا إلى السكان فإن نسبة التوظيف تعتبر الأقل في العالم بالنسبة لمجتمع تعداده السكاني الأكبر من الشباب والذين من المفترض أن يدخلوا سوق العمل خلال السنوات المقبلة، مقارناً بالصين وتعداد السكان الذي يتناقص فيها نتيجة لاتباع سياسات تحديد النسل. إذا نظرنا إلى منطقة الخليج خلال الـ١٢ سنة المقبلة فإن الحاجة ماسة للوظائف الجديدة.

الدول وحدها لا يمكن أن تتحمّل عبء التوظيف والبطالة

تناول المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أبراج كابيتال عارف نقفي ما يمرّ به الاقتصاد العالمي الذي يتطلب من الجميع أن يضعوا الحلول والمعالجات، مشيراً إلى أن الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة تضاعفت بنسبة ٤٠٠٪ إلى جانب انخفاض مستوى عدم التيقّن في العالم والمخاطر التي يمكن قياسها ومعالجتها وإيجاد حلول للنتائج المرتبطة بها، مشيراً إلى أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل كبيرة وفرصا هائلة لرجال الأعمال لإنشاء البيئة المواتية لرفع الإنتاجية، واستيعاب البيئات الاقتصادية الصغيرة، وعلينا كرجال أعمال أن نفكر بما سيسود في الاقتصاد والإسهام في المعالجة.

وأشار إلى أن الدولة وحدها لا يمكن أن تتحمّل عبء التوظيف والبطالة في ظل وجود (٢٠٠) مليون شاب يبحثون عن وظائف، مؤكداً أن منطقة الخليج يمكنها أن توفّر قطاعا كبيرا من الوظائف في السنوات المقبلة نتيجة المشاريع الكبيرة التي بدأت في إنشائها.

الفرق في مستويات الدين لا يزال كبيراً

ضمن السياق ذاته، تحدث رئيس مجلس إدارة يو بي إس كاسبر فليجر وتناول التغيير الاقتصادي الكبير في العالم الغربي والنمو المتسارع للنظام الاقتصادي والمالي في العالم مما سينتج عنه فئة من الخاسرين والكاسبين، متناولاً آثار البطالة وزيادة الديون التي تساعد على توليد كثير من الضغوط الانكماشية كما أن الفرق في مستويات الدين لا يزال كبيراً.

وقال: إن العجز في ميزانية الولايات المتحدة كبير ويموّل من الاحتياطي المركزي، ومن المحتمل أن تحدث زيادة التضخم مستقبلاً، كما أن مستقبل الاقتصاد للدول الكبرى يشكل علامات استفهام كبيرة، وكما هو الحال في بقية الدول الأوروبية، والسؤال المطروح بالنسبة لأوروبا فإن مستقبل منطقة اليورو فإنني لا أعتقد بأنها ستفكك نفسها، وأعتقد أن الحل الوحيد لاستدامة منطقة اليورو هو الاتحاد النقدي أو اتحاد العملات، وهيكلة النظام المصرفي الأوروبي أمر لا يمكن تجنّبه. مستنتجاً الفرص الجديدة لإنتاج الأعمال الذي يتطلب مرونة كبيرة، مع حل الأسئلة المتعلقة بالصين وأوروبا التي تقتضي سياسات حكيمة للنهوض بالاقتصاد الدولي.

COPYRIGHT AND PROTECTED BY APPLICABLE LAW